نواقض الفصاحة:
الإخلال بالمراتب نموذجاً

رشيد بلحبيب

1 - مفهوم الفصاحة:

الفصاحة خصلة لسانية محضة مرتبطة بالنظام اللغوي في مظاهره الصوتية والإفرادية والتركيبية[1]، وإذا كانت البلاغة شيئاً يبتدئ من المعنى وينتهي إلى اللفظ، فإن الفصاحة شيء يبتدئ من اللفظ وينتهي إلى المعنى[2] فالبلاغة والفصاحة بهذا حدثان لغويان وفنيان متكاملان وممتزجان في الفكر اللغوي العربي[3].

لقد سبق النحاة واللغويون البلاغيين إلى تحديد بعض مفهومات الفصاحة، فبينوا المراد باللغة الفصحى والمراد بالفصحاء من العرب وذكروا الأسباب التي دفعتهم إلى اتخاذ موقفهم من فكرة الفصاحة... أما البلاغيون فلم تكن فكرة الفصاحة عندهم مرتبطة «بالنقاء» والبعد عن مخالطة الأعاجم والتأثر بهم وحسب، وإنما أضافوا إلى ذلك اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة الرمز ومعناه[4].

وإذا كان «سر الفصاحة» لابن سنان يمثل أكمل محاولة في التراث البلاغي لضبط مقاييس الفصاحة، وأنصع شهادة على المآزق التي وقع فيها علماء البلاغة نتيجة فصلهم بين الألفاظ والمعاني[5]... فإن «فصيح ثعلب» يمثل في الطرف الآخر محاولة لضبط الفصاحة في المفردات.

ومغزى هذا أن فصاحة اللغويين فصاحة «بيئة» يقول، المبرد:

«وكل عربي لم تتغير لغته، فصيح على مذهب قومه، وإنما يقال بنو فلان أفصح من بني فلان، أي أشبه بلغة القرآن، ولغة قريش، على أن القرآن نزل بكل لغات العرب[6]،ولعل كتب أصول النحو هي خير ما يمثل سمات الفصاحة البيئية.

أما فصاحة البلاغيين «فهي فصاحة ذوق» يقول ابن سنان: «الفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار»[7].

لقد نص العلماء على أهمية الفصاحة وصلتها بإدراك الإعجاز القرآني، فأبو هلال العسكري يجعل «أحق العلوم بالتعليم وأولاها بالتحفظ بعد المعرفة بالله جل ثناؤه علم البلاغة ومعرفة الفصاحة الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى»[8].

كما تحدثوا عن فصاحة الكلمات المفردة وعن فصاحة الكلام ثم عن فصاحة المتكلم وعرفوا فصاحة الكلام بخلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ووجه حصر براءة الكلام من العيوب في هذه الأمور الثلاثة هو:

- أن كل كلام له مادة هي أجزاؤه أي كلماته.
- وله صورة هي هيئة تأليفه من هذه الكلمات.
- وله دلالة على معنى[9].

على أن براءة الكلام من هذه العيوب مشروطة بسلامة أجزائه وهي كلماته المفردة من العيوب الثلاثة المتقدمة في فصاحة الكلمة إذ ما اشترط في فصاحة المفرد هو عينه ما اشترط في فصاحة التركيب[10].

والذي يعنينا من أصناف الفصاحة، فصاحة التركيب التي تكون عن طريق الضم. يقول القاضي عبدالجبار: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر

في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد يكون بالإعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع. وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تفيد فيه الكلمة أو حركتها أو موقعها... فإذا صحت هذه الجملة فالذي به تظهر هذه المزية ليس إلا الإبدال الذي به تختص الكلمات أو التقديم والتأخير الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب فبذلك تقع المباينة»[11].

وهو ما عبر عنه عبدالقاهر بالتوخي، فالفصاحة عنده لا تكون إلا بتوخي معاني النحو أي النظم، ذلك أن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ويعمد بها إلى وجه في التركيب يقول: «فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بُني وفيه أُفرغ المعنى وأجري وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد من نحو أن تقول في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل): (منزل قفا ذكرى من نبكِ حبيب) أخرجه من كمال البيان إلى محال الهذيان[12]...

والذي يعنينا من خصائص فصاحة التركيب: التعقيد وضعف التآليف، أما تنافر الكلمات فلا شأن لنا به نظراً لما للأولين من صلة وثيقة بموضوع نواقض الفصاحة يفتقر تنافر الكلمات إلى شيء منها.

فإذا كان التعقيد ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في نظمه بسبب مخالفة الأصل النحوي بتقديم أو تأخير أو إضمار[13]...

وكان ضعفُ التأليف مجيء أجزاء الكلام على خلاف القانون

النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه... كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى نحو: ضرب غلامُه زيداً[14].

فقد تبين أن تمييز الفصيح من غيره يبين بمعطيات النحو، ذلك أن فصاحة التركيب تتوقف في جانب منها في جريانها على قوانين اللغة في التراكيب، فلا يفصل بين الأمور المتلازمة ولا يقدم من الكلام ويؤخر بالقدر الذي يعمي المعنى ويجهد الذهن في الحصول عليه[15].

فما لم يتحقق البيان في التركيب لسوء في ترتيب ألفاظه أو مخالفته للأصول المقررة في علم النحو عُدَّ هذا الكلام غير فصيح.

2 - التعقيد من نواقض الفصاحة:

الكلام الخالي من التعقيد هو «ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية[16].

إذن فموجب التعقيد في الغالب إنما هو مخالفة التراكيب النحوية المشهورة والعدول إلى المذاهب الضعيفة أو الشاذة.

وقد عده ابن الأثير في المعاظلة[17] وجعله ابن سنان من باب وضع الألفاظ في غير موضعها[18] وسماه مقلوباً، وأطلق عليه عبارة شدة المداخلة[19] وبحثه علماء الضرائر ضمن الضرورات الشعرية[20].

كما قسم البلاغيون التعقيد المخل بفصاحة التراكيب إلى قسمين: لفظي ومعنوي.

أما التعقيد المعنوي فيكون في الانتقال من المعنى الظاهر للفظ إلى المعنى المقصود من اللفظ، وهذا الانتقال من المعنى الأول للثاني يكون غامضاً، ولا شك أن هذا يؤدي إلى خلل في المعنى كقول العباس بن الأحنف:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

وقد أطلق عليه ابن الأثير اسم المعاظلة المعنوية[21].

وهذا النوع لا صلة له بالترتيب بخلاف التعقيد اللفظي الذي أدخله ابن سنان صراحة في بحث التقديم والتأخير وجعل من أسبابه وضع الألفاظ في غير مواضعها[22].

وكذلك فعل ابن الأثير حيث ربط مباشرة المعاظلة بالتقديم كتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموضوع وتقديم الصلة على الموصول.

قال: «ومن الغلظة وقوع المعاظلة في الكلام، فليس يدري القارئ مراد المتكلم لتقديمه ما حقه التأخير وتأخيره ما حقه التقديم فقول الشاعر المادح:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

بعيد عن البلاغة لأن الضمير في «مجده» عائد على الاسم المتأخر «مطعماً» والعربية الفصيحة تفرض التقدم لمن حقه التقدم، والتأخر لمن حقه التأخر وتطلب استواء التعبير والتفسير ووضع كل شيء في مكانه[23].

والمراد بتعقيد الكلام «هو أن يعكر صاحبه فكرك في متصرفه ويشيك طريقك إلي المعني ويوعر مذهبك حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك أن لا تدري من أين تتوصل وبأي طريق معناه يتحصل.

وغير المعقد هو أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوي ويمهده وإن كان في معاطف نصب عليه المنار... حتى تسلكه سلوك المستبين لوجهته وتقطعه قطع الواثق بالبجح في طيته[24].

وإنما كان التعقيد مذموماً لأجل أن اللفظ لم يُرتب الترتيب الذي

بمثله تحصل الدلالة على الغرض، حتى احتاج السامع إلى أن يطلب المعنى بالحيلة ويسعى إليه من غير الطريق... وإنما ذم هذا الجنس لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله، وكدك بسوء الدلالة، وأودع المعنى لك في قالب غير مستو ولا محلس، بل خشن مضرس وإذا رمت إخراجه عسر عليك وإذا خرج خرج مشوّه الصورة ناقص الحسن[25].

ومن أمثلة ما يجب تجنبه لما فيه من التعقيد قول الفرزدق في خال هشام بن عبدالملك بن مروان وهو إبراهيم بن إسماعيل المخزومي:

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

أي ليس مثله في الناس (حي يقاربه) أي أحد يشبهه في فضائله «إلا مملكاً» أي رجل أعطيَ الملك والمال يعني هشاماً «أبو أمه» أي أم ذلك المملك أبوه أي أبو إبراهيم الممدوح، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام. ففي هذا البيت:

- فصل بين المبتدأ والخبر أي أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو «حي».
- وبين الموصوف والصفة أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو «أبوه».
- وتقديم المستثنى أعني مملكاً على المستثنى منه أعني «حي».
- وفصل كثير بين البديل وهو «حي» والمبدل منه وهو «مثله».
- فقوله «مثله اسم «ما» و«في الناس» خبر و«إلا مملكا» منصوب لتقدمه على المستثنى منه»[26].

ومن الطريف أن بيت الفرزدق هذا لا يكاد يخلو منه حديث عن التعقيد حتى يخيل للمرء أن التعقيد لا يعرف إلا ببيت الفرزدق، أو أن بيت الفرزدق مرادف للتعقيد، وتكاد معظم المصادر البلاغية تقتصر عليه إلا ما قل منها.

يقول المبرد معلقاً على قول الفرزدق: «ولو كان هذا الكلام على وجهه لكان قبيحاً، وكان يكون إذا وضع الكلام في موضعه أن يقول: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح، فدل على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد، وهجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير حتى كأن هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل واحد»[27].

وجعله ابن سنان مما وضعت ألفاظه في غير موضعها قال: «فهذا البيت فيه من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه»[28].

وهو عند الجرجاني مما رتبت مواده على غير ما ينبغي من التقديم والتأخير[29].

وقد أخرجه ابن رشيق من دائرة الفصاحة وأدخله في دائرة العجمة بما اجتمع فيه من التعبير عن الأغلب كالتقديم والتأخير وسلوك الطريق الأبعد وإيقاع المشترك[30].

مما أدى إلى فساد المعنى فيه يقول ابن الأثير: «ألا ترى أن المقصود من الكلام معدوم في هذا الضرب المشار إليه، إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى، فإذا ذهب هذا الوصف من الكلام ذهب المراد به، ولا فرق عند ذلك بينه وبين غيره من اللغات كالفارسية والرومية وغيرهما.

واعلم أن هذا الضرب من الكلام هو ضد الفصاحة، لأن الفصاحة هي الظهور والبيان وهذا عار عن هذا الوصف[31].

ومن شواهد التعقيد الذي نَقَضَ سوء الترتيب فيها الفصاحة قول الشاعر:

فقد والشك بين لي عناء بوشك فراقهم صرد يصيح

فإنه قدم قوله: «بوشك فراقهم» وهو معمول «يصيح» –

و«يصيح» صفة «لصرد» - على «صرد» وذلك قبيح، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: هذا من موضع كذا رجل ورد اليوم، وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها فكذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها.

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسومها قلما

ومنه قول الآخر:

فإنه قدم خبر كان عليها وهو قوله «خط».

وهذا وأمثاله مما لا يجوز قياس عليه، والأصل في هذا البيت: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها، إلا أنه على تلك الحالة الأولى في الشعر مختل مضطرب[32].

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

ومنه قول الفرزدق:

يريد أن ملك أبوه ما أمه من محارب، فأفسد نظمه وأتعب القارئ فلا يدري من أين يتوصل وأي طريق يسلك إلى معناه[33].

وليست خراسان التي كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها

ومثله في القبح قول الآخر:

كأنه قال: وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها، وعلى هذا التقدير ففي «كان» الثانية ضمير الشأن والحديث، والجملة بعدها خبر عنها، وقدم بعض ما «إذ» مضافة إليه وهو «أسد» عليها، وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح ما لا خفاء به، وأيضاً فإن «أسداً» أحد جزأي الجملة المفسرة للضمير، والضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده ولو تقدم تفسيره قَبْلَهُ لما احتاج إلى تفسير[34].

ومنه أن يفرق بين الموصوف والصفة بضمير من تقدم ذكره كقول البحتري:

حلفت لها بالله يوم التفرق وبالوجد من قلبي بها المتعلق

إذ تقديره: من قلبي المتعلق بها، فلما فصل بين الموصوف الذي هو قلبي والصفة التي هي المتعلق بالضمير الذي هو بها قبح ذلك ولو كان قال: «من قلب بها متعلق» لزال ذلك القبح وذهبت تلك الهجنة[35]. وما انتقضت فصاحته.

إن من أسباب قبح هذه الأبيات وبعدها عن الفصاحة أن ترتيب ألفاظها جاء على غير ترتيب معانيها ووجودها الذهني، مما أحدث تعقيداً وإبهاماً في المعنى أفقد الأبيات قيمتها، فالتعقيد بهذا يصيب الشعر من جهة نظمه وهو أثر من آثار الإخلال بقواعد النحو بمعناه الواسع، فعلى الشاعر لكي يستقيم كلامه ويتضح معناه ولا تنتقض فصاحته أن يلتزم بمراعاة قواعد النحو وبخاصة ضوابط التقديم وشروطه.

3 - ضعف التأليف والإضمار قبل الذكر:

لقد تقدمت الإشارة إلى الفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف. والضعف أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً نحو: ضرب غلامه زيداً[36].

فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة.

فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظاً وهو ظاهر ومتقدم عليه

أيضاً لأنه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه، ومتقدم عليه أيضاً حكماً لأن المرجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدماً حكماً فهو متأخر بالنظر للحكم[37].

وهذا الضرب من التأليف ضعيف يخل بالفصاحة، وأكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر[38] إلا ما جاء على شريطة التفسير.

ومن شواهد ضعف التأليف الشعري:

جزى ربه عني عدي بن حاتم — جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر — وحسن فعل كما يجزى سنمار

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً — من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد — ورقي نداه ذا الندى في ذرى المجد

لما عصى أصحابه مصعباً — أدى إليه الكيل صاعاً بصاع

إلى غير ذلك من الشواهد التي تمثل تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول المتأخر.

إن تمييز الفصيح عن غيره لما كان موقوفاً على معرفة الأمور المنافية للفصاحة احتيج إلى ما يتوصل به إلى معرفة تلك الأمور، إذ منها ما يعرف بعلم النحو كضعف التأليف نحو: ضرب غلامه زيداً... ومما يدرك بالنحو كون هذا أصلاً كتقديم الفاعل على المفعول، وكون هذا خلافه كالعكس فيكون ذلك ذريعة إلى أن تجتمع أمور هي خلافات الأصل، ولو كانت كلها جائزة، مما يوجب صعوبة الفهم لأن الخروج عن الأصل من أوجه كثيرة غير مطبوع فيوجب صعوبة الفهم وهو التعقيد اللفظي[39].

ولما كانت صعوبة الفهم هي مناط التعقيد، جاز حصوله بمجموع أشياء كلها جائزة لكن لكونها غير مطبوعة كتقديم المستثنى وتقديم

المفعول وتأخير المبتدأ مثلاً إذا اجتمعت أوجبت تلك الصعوبة، فعُلم من هذا أنه لا يستغنى عن التعقيد اللفظي بذكر ضعف التأليف لجواز حصوله بأشياء كلها جارية على القانون، إلا أنها خلاف المطبوع السهل، كما لا يستغنى بالتعقيد عن الضعف لجواز حصوله بدون التعقيد[40].

لقد ارتبط ضعف التأليف بعَوْد المضمر على متأخر لفظاً ورتبة وحكماً مثل: ضرب غلامُه زيداً، ومع أن معظم النحاة منعوا هذا الاستعمال، وعدّه البلاغيون خارج دائرة الفصيح من كلام العرب لما يؤدي إليه من الفهاهة والقبح وخفاء المعنى المحوج إلى طول التأمل، فقد أجازه الأخفش وعلله بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، كما قبله ابن جني من زاوية فنية رغم وصف الجمهور له بالخطأ أو الشذوذ أو الضعف من زاوية نحوية[41].

وأخيراً فلقد اتضح مما سبق أن المقابل النحوي لظاهرة التعقيد البلاغي هو الإخلال بالمراتب والفصل بين المتلازمين، وأن المقابل النحوي لضعف التأليف هو مبحث عود المضمر على متأخر لفظاً ورتبة وحكماً، فكلا المبحثين من مباحث النحو عامة ومن مباحث التقديم على وجه التحديد حتى كأن الفصاحة قائمة على حسن الترتيب ووضع الأشياء في مواضعها، وعدم الفصاحة قائم على سوء الترتيب وفساد النظم بالتقديم والتأخير والفصل...

لقد كان ابن جني يعزو التعقيد وضعف التأليف إلى قلة المبالاة بقواعد النحو وركوب طريق الخطأ فيه، ويقرر أن هذا النوع من التعقيد لا يجيزه العربي أصلاً فضلاً عن أن يتخذه المولدون رسماً[42].

إن تركيز النحاة على أمن اللبس يوازي تركيز البلاغيين على الابتعاد عن التعقيد وضعف التأليف، فكلاهما يؤدي إلى الخلل في

المعنى وهو مناف للقصد من اللغة، وكلاهما مخل بالفصاحة مُبعد عن المقبولية «لأن التراتيب المعقدة شكلياً تبتعد عن المقبولية[43] مما لا تؤذن به الفصاحة ولا يسوغه الفصحاء بوجه من الوجوه في سائر الجمل على أنواعها.

تلتقي إذن نظرة النحاة والنقاد، أو مستوى الصحة ومستوى الجمال على قبح هذه الظاهرة واستهجان شواهدها وعدها من الضرورة عند طائفة ومن الشذوذ عند أخرى، واستغلت طائفة ثالثة تلك الشواهد في الألغاز وليس ذلك إلا لأن المعنى قد التبس فاحتاج إلى غير قليل من العناء في استجلائه.

ولذلك كان العتابي يقول: «الألفاظ أجساد المعاني والمعاني أرواح، وإنما نراها بعيون القلوب فإذا قدمت منها مؤخراً أو أخرت منها مقدماً أفسدت الصورة وغيرت المعنى كما لو حول رأس إلى موضع يد أو يد إلى موضع رجل لتحولت الخلقة وتغيرت الحلية»[44].

ومن أجل ذلك أوصى بشر بن المعتمر المقبل على صناعة الكلام بقوله: «وإياك والتوعر فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويشين ألفاظك، ومن أراد معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما وعما تعود من أجله أن تكون أسوأ حالاً منك قبل أن تلتمس إظهارها وترتهن نفسك بملابستها وقضاء حقهما[45].

وما ذلك إلا لشرف المعنى عندهم وطلبهم الحثيث للوضوح والإبانة والطبع، ومجهم لكل تصنع وتكلف وتعقيد!

الإحالات

1) النظريات اللسانية (المقدمة).

2) عروس الأفراح 136/1.

3) المقاييس الأسلوبية في النقد الأدبي لعبدالسلام المسدي 49-5.

4) الأصول لتمام حسن 338.

5) التفكير البلاغي لحمادي صمود 441.

6) الفاضل للمبرد 113، وانظر: جرس الألفاظ لماهر هلال 89.

7) سر الفصاحة لابن سنان 88.

8) كتاب الصناعتين 32.

9) انظر مثلاً: شروح التلخيص 75/1-95-117، والتلخيص 26-27، ونهاية الإيجاز 89، والمطول 20.

10) البلاغة الاصطلاحية لقلقيلة 24-25.

11) المغني 199/16-200.

12) دلائل الإعجاز 363 و410 و486.

13) مختصر التفتازاني 103/1-104.

14) التلخيص 26، وأسرار اللغة لإبراهيم أنيس 347.

15) الفصاحة لتوفيق الفيل 30.

16) الإيضاح 6، وكشاف اصطلاحات الفنون 954/2.

17) المثل السائر 219/2-220.

18) سر الفصاحة 100 و14-105.

19) المصدر السابق.

20) انظر مثلاً: ضرائر ابن عصفور 213، والكامل للمبرد 18/1.

21) المثل السائر 219/2-220.

22) سر الفصاحة 100.

23) المثل السائر 219/2-220.

24) مفتاح العلوم 417.

25) أسرار البلاغة للجرجاني 120.

26) مختصر التفتازاني 103/1-104، ومواهب الفتاح 102/1-103، والخواطر الحسان 17.

27) الكامل 18/1.

28) سر الفصاحة 100.

29) الإشارات والتنبيهات 10-11.

30) العمدة 267/2.

31) المثل السائر 222/2-223، انظر: الخصائص 392/2، وشرح البرقوقي على التخليص 30 ن وفن البلاغة لعبدالقادر حسين 69.

32) المثل السائر 220/2.

33) شرح البقرقوقي على التخليص 29-30.

34) المثل السائر 221/2-222.

35) المصدر السابق، وانظر: الأسس النفسية لمجيد ناجي 114.

36) كشاف اصطلاحات الفنون 887/2، ومختصر التفتازاني 95/1، وانظر: الإيضاح 75-74، وشرح البرقوقي على التخليص 28، وعروس الأفراح 98/1.

37) حاشية الدسوقي على السعد 98/1.

38) الأشباه والنظائر للسيطوطي 85/2.

39) مواهب الفتاح 146/1-147، وانظر: الفوائد المشوق 85.

40) مواهب الفتاح 106/1.

41) انظر: الخصائص 297/1، وأثر النحاة في البحث البلاغي 305، ونظرية اللغو لعبدالحكيم راضي 341، ومن أسرار اللغة لإبراهيم أنيس 346.

42) الخصائص 292/2، وانظر: نهاية الإيجاز 89، ودراسات نحوية في خصائص ابن جني لياقوت 208، والجملة المركبة لأحمد المتوكل 167.

43) الطبيعة والتمثال لأحمد العلوي 251-252.

44) كتاب الصناعتين 161.

45) البيان والتبيين 136/1